مهتمون يدعون إلى استثمار سياحة السواحل داخليا ثم خارجيا

□ .. السياحة الداخلية .. الحاضر الغائب .. بين إنكار القطاع الخاص لوجودها وإصرار الجهات الحكومية بضرورة تفعيلها والمطالبة بتعاون الجميع..

الشركات السياحية تتوجس من الفشل ولها مبرراتها وأيضا وعود ببرامج تجريبية قريبا.. (إعرف وطنك) .. شعار مجاني صار يألفه الكثير - فيما وعي الناس بذلك مازال محل خلاف.

هنا محاولة لاستحضار هذا الكائن المشلول وملامسة بعض جوانبه .. آملين أن يكون لأجراسنا رنين .

بلادنا تمتلك عوامل الجذب السياحي .. وتتوفر فيها كافة الشروط لقيام سياحة فاعلة .. المجال مثمر.. وطبيعة نادرة تحكي عن شواطئ طويلة ومتعرجة ، وسواحل تتناثر أمامها الجزر الصغيرة والكبيرة.. أودية خضراء ، وشلالات دفاقة .. مرتفعات جبلية وصحارى شاسعة ورمال ناعمة .. روائع تتناسب وتغير الطقوس واختلاف التضاريس..

ولاتخلو منطقة يمنية من الكنوز والتحف والأوابد التاريخية وغيرها من المقومات السياحية التي تتناغم وعناصر الجذب وفرادة الطبيعة والثقافة.

لكن لايزال إسهام السياحة متواضعا ولاتزال السياحة الداخلية قطاعا هامشيا .. أين المشكلة؟..

تحقيق/ علي الشرجي

قبل الخارج..

● البحث عن عوامل الجذب السياحي ليس صعبا في اليمن- كما يقول أحد المهتمين هو د.م. صالح علي السحيقي- فكل الشروط متوفرة لقيام سياحة فاعلة .. والمطلوب تنفيذ المشاريع السياحية على السواحل كاستثمار محلي ، والترويج لها جيدا داخليا حتى تكتسب الشهرة وبعد ذلك الدفع بها نحو الخارج لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية والسائح الأجنبي وهذا المطلوب تحقيقه في نهاية المطاف..

وبذلك نستطيع إيجاد مصدر هام وحيوي لدعم اقتصادنا الوطني وزيادة معدل التداول وتوظيفه لصالح جوانب تنموية أخرى مثل الزراعة والصناعة..

وأبدى اهتمامه بسياحة الشواطئ والجزر فقال : الشواطئ اليمنية الطويلة والمتعرجة التي تطل على البحر الأحمر والبحر العربي تمتاز عن سواحل البلدان الأخرى بوجود نهايات أودية طويلة .. هذه الأودية تمتد عشرات الكيلومترات وتحتضنها الجبال الداخلية حيث تتجمع مياه الأمطار وتنساب باتجاه البحر ونتيجة لذلك تظهر الغيول الجارية في بعض الأودية بينما تكون تحت الرمال عند نهاية الكثير من الأودية وتكون قريبة من سطح الأرض على عمق بضع مترات فقط.. هذه ميزة والميزة الأخرى وجود مسطحات خضراء عند أطراف البحر مثل أشجار المانجو.. والميزة الثالثة وجود حواف صخرية عشرات الكيلو مترات.

لذلك يجزم الدكتور السحيقي بأن شواطئنا مؤهلة تأهيلا كاملا لأن تكون منتجعات سياحية جميلة تجذب إليها السياح من الداخل والخارج.

أمام السواحل وبطولها تتناثر الجزر الصغيرة والكبيرة والكثير منها تتوفر فيها شروط الإقامة مثل وجود المياه العذبة في آبار ارتوازية .. هذه الجزر المقابلة للسواحل بالإمكان تحويلها إلى محطات تنقل واستراحة للسائح ولفترات قصيرة لبعود للإقامة في المنتجع الساحلي أي أنه بالإمكان تسيير رحلات بحرية يومية بين هذه الجزر والشواطئ ليصبح بمقدور السائح قضاء يوم كامل في الجزيرة ثم العودة إلى الشاطئ..

افتقاد..

● أهمية السياحة الداخلية تحدث عنها الكاتب الصحفي طه العامري قائلا: تلعب السياحة الداخلية دورا رئيسيا في تنمية الاقتصاد الوطني للعديد من الدول التي يعتمد اقتصادها على ايرادات السياحة بما في ذلك السياحة الداخلية التي يشكل نجاحها مؤشرا ايجابيا لنجاح الاستثمار السياحي وهو مجال مثمر وعليه تعتمد الكثير من البلدان في تعزيز اقتصادياتها القومية على اعتبار أن هذا المجال لا تكتنفه التعقيدات ولا يتطلب لنجاحه أكثر من إرادة وطنية تتبعها خطوات إجرائية مشفوعة بلمسات تنظيمية خالية من العقد البيروقراطية والتكلف.

وأشار إلى أن اليمن بما حباها الله تعالى من تضاريس جغرافية ومناخات متنوعة وكنوز أثرية تسلب لب السائح ، وتعد أكثر بلدان المنطقة لأن تحتل مرتبة متقدمة في أجندة الدول المصدرة للسياحة بحكم ماديها من الجغرافيا السياحية وما تقدمه من منتوج سياحي متميز وجذاب .

ويتابع حديثه بالقول: لكن المؤسف أن التركيز على (السياحة الخارجية) قد أنسانا كما يبدو أهمية السياحة الداخلية وهو جانب يفترض أن نخوضه ونعطيه قدرا من اهتمامنا نظرا لما يترتب عليه من فوائد وايجابيات لاتنحصر في الجوانب المادية وحسب ولكنه يمتد إلى تعزيز الروابط الوطنية ويجذر ثقافة الانتماء ويكرس قيم المعرفة في وجدان المواطن اليمني وذاكرته.

ويضيف: إن بلادنا التي تمتاز بثراء سياحي متعدد المناخات تفتقر بالمقابل لإدارة منظمة تسوق هذا المنتج ومن ثم تخلق حراكا وطنيا هو -قطعا- متعدد الفوائد.

ويضرب المثال بتركيا التي حققت خلال العام ٢٠٠١م قرابة ٨٠٠ مليار دولار من عائدات السياحة الداخلية .. وكذا الاشقاء في دول مجلس التعاون الخليجي الذين اتجهوا نحو السياحة الداخلية بجهود ملموسة .. فيما بلادنا التي تمتلك مقومات سياحية لم تحاول أن تجعل من هذا الجانب قضية وطنية وهدفا استراتيجيا.. ويقصد بذلك الجهات ذات العلاقة مثل وزارة الثقافة والسياحة ومؤسساتها وكذا الشركات والمكاتب السياحية التابعة للقطاع الخاص.

■ المدير التنفيذي لمجلس الترويج السياحي

□ مقومات الجذب موجودة والخطوة الأولى مفقودة

□ بين إنكار وتوجس وتبريرات ومطالب ضاعت السياحة

ويتمنى أن تبادر الوكالات السياحية ولو في المناسبات بتنظيم رحلات سياحية جماعية باتجاه محافظات الجمهورية تحت شعار: (إعرف وطنك) مقابل رسوم مقبولة يتفق عليها مسبقا وبحسب المدة التي تستغرقها الرحلة وأن تختفي ظاهرة اقتناص الفرص التي تجعل البعض يترقب المناسبات ليفرض إرادته على أجور النقل والفنادق .. وبطريقة تدفع الكثيرين إلى العدول عن مغادرة بوابة المنزل!!..

أرقام محبطة

● الأمر هنا يستدعي تبني استراتيجية وطنية لتنمية السياحة في بلادنا والمتتبع للغة الأرقام في هذا المجال تصدمه الاحصاءات المتواضعة جدا للقطاع السياحي في اليمن.

حيث يبلغ اجمالي الايرادات السياحية لبلادنا ٠,٩٨٪ من اجمالي الايرادات السياحية الدولية في الشرق الاوسط وذلك خلال السنوات (٩٠- ٢٠٠٠م) فيما لم تتجاوز الزيادة لبلادنا ٠,٦٩٪ من اجمالي الزيادات السياحية الدولية لهذا الاقليم وهذا مؤشر واضح يعكس الوضع السياحي المتواضع بشكل عام.

الوكالات السياحية

● والوكالات السياحية في بلادنا تصرح: السياحة معدومة في بلادنا .. اشركناهم في مناقشة موضوع تحقيقنا هذا وكانت لهم تبريراتهم وايضاحاتهم التي جعلتنا نطرحها على الجهات المختصة..

الدكتور سالم عطيه رئيس مجلس إدارة مجموعة الهاشمي قال: نادرا ما يأتي شخص يسأل عن السياحة الداخلية رغم إنها وكما هو معروف في كل الدول ومن ضمنها السعودية ومصر تعتبر من الأولويات في المشاريع الاقتصادية.

ويرى أن سبب إهمال السياحة الداخلية في بلادنا -ربما - يشترك فيه الجانبان الرسمي الحكومي والقطاع الخاص.

ويقول: ربما ذلك نتيجة إهمال الشركات السياحية وعدم وضع برامج خاصة وفق معايير معقولة أو الخوف من عدم اقبال المواطنين على خدمات الشركات حيث يتعبر الكثير أن انفرادهم في رحلات خاصة بيسارات خاصة تكون أسعارها أقل ويمارس حريته في التنقل دون الالتزام بضوابط خاصة أو الارتباط بمواعيد محددة -طالما- وهو في بلده ولو كانوا في بلد آخر سيلتزمون بضوابط تلك الدولة.

ويلوم الحكومة لعدم تشجيعها للسياحة .. مؤكدا خوف الشركات السياحية من عدم قبول المواطن لبرامجها فتفشل نتيجة اعتبارات أخرى أيضا.

رغبات الناس

● وتحدث محمد العروسي - نائب مدير شركة اجنحة الضيافة عن الدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص من خلال الترويج للسياحة الداخلية في بلادنا من خلال الخدمات المقدمة واختيار الأوقات المناسبة للسياحة .. كذلك إعطاء الناس معلومات متكاملة عن المناطق السياحية من ناحية تغير المناخ فيها حسب فصول السنة .. منوها إلى أن وجود هذه المعلومات وتقديمها للناس يشجعهم في الاقبال على السياحة الداخلية .. مشددا على ضرورة توفير الخدمات المناسبة من حيث الكلفة ونوعية الخدمات.

واستبعد إمكانية تنظيم رحلات جماعية وبرر ذلك أن اليمنيين يحبون الرحلات الانفرادية خصوصا وأن زيارة المحافظات والانتقال إلى المناطق عادة ما تكون في الاجازات والأعياد والمناسبات التي تسيطر عليها الأجواء العائلية.

ورفض مفهوم اقتناص الفرص من قبل بعض الوكالات ووسائل النقل والفنادق لمواسم الأعياد وحركة السياحة من خلال رفع أجور الخدمات .. موضحا بأن أسعارهم تكون موحدة طوال العام إلا إذا حصلت تغييرات في أسعار النقل والخدمات.

وقال العروسي إن ضغط العمل لديهم ليس من السياحة الداخلية مؤكدا أنه ضئيل جدا ولايقارن أمام السياحة الخارجية وقد يزيد عن ٥٪ من إجمالي عمل الشركة.

الترويج

● طه أحمد المحبشي المدير التنفيذي لمجلس الترويج السياحي- اعتبر وجود السياحة الخارجية مقرونا بوجود السياحة الداخلية .. لأن السياحة الداخلية إذا كانت بصورة دائمة تضمن نشاط الاستثمار في المنشآت السياحية.

وأكد ضرورة تضافر كل الجهود كالاعلام والترويج والأمن والاستثمار وكافة الجهات ذات العلاقة.

وقال علينا أن نتبنى مشروع السياحة الداخلية بجدية لنضمن نجاحه مثل ما كنا قد تبنينا مشاريع مع الاعلام تمت بصلة للمواطن وحققت نجاحا ملحوظا في مجال الترويج السياحي.

وأشار إلى الآثار الايجابية المتمثلة في تبني مشروع السياحة الداخلية من خلال المساعدة على تحسين الوضع الاقتصادي واستفادة شريحة واسعة منها بشكل مباشر وكبير خاصة أصحاب المنشآت والوسائط السياحية.

ويعتب على أصحاب الوكالات السياحية لعدم اهتمامها بتقديم أية برامج سياحية مشيرا إلى أن اعتمادهم الكلي على السياحة الخارجية.

ويشدد على ضرورة اتجاه الوكالات السياحية إلى السياحة الداخلية وإلى أسواق أخرى كالأسواق الخليجية .. مطالبا الوكالات بتقديم برامج مكرسة للسياحة الداخلية بأسعار معقولة.. برامج سياحية تستهدف جهات حكومية أو شركات أو بنوك أو مؤسسات في القطاع الخاص بحيث تنظم رحلات جماعية.

ورفض المفهوم الذي يردده البعض حول عدم وعي المواطن اليمني أو القول بأن دخله بسيط مشيرا إلى تجارب لمثل هذه البرامج.. وقال: إن المواطن اليمني يريد كل شيء جاهز وبسعر مغر وهذا هو ما يشجعه.

الوكالات السياحية تعترف بإهمالها لسياحة الداخل

أشواق الأحد

عبدالكريم الخميسي

يا أبناء اليمن

● بعد أن وصلت " الفتنة " في حيدان إلى سفك الدماء وإزهاق الأرواح، صار لزاماً على العلماء والمشايخ والاعيان أن يعلنوا البراءة مما يجري، ويساندوا الدولة في مساعيها الجادة لانهاء التمرد وإخماد الفتنة حقنا للدماء، وحفاظا على الأرواح البريئة ومن يتوقع أن يعود " الحوثي " عن غيه، ويتوب إلى رشده سلمياً فهو واهم، لأن مثل هذا الرجل لا يمكن أن يتوقف عن القتال إلى آخر شاب من أتباعه المخدوعين به وبأفكاره الغريبة.

● شأنه في ذلك شأن سلفه امام " حوث " الشهير بالمتوكل أحمد بن سليمان الذي سلك في اخضاع القبائل لطاعته بتسليط بعضها على بعض حسب اعترافه هو في قصيدته التي أوردها له المؤرخ زبارة في كتاب " أئمة اليمن " والتي جاء فيها :-

ولأضربن قبيلة بقبيلة
ولأملأن بيوتهن نياحا..!!

● وهاهو التاريخ يعيد نفسه، ويبعث أحمد بن سليمان من قبره (بحيدان) في شخص خلفه حسين الحوثي الذي أعلن انشقاقه عن الزيدية المعتدلة كما فعل سلفه، ثم أعلن تمرده على السلطة، وألقى بأتباعه إلى (التهلكة) وربما يأتي في الأخير ويطلب (الأمان) وكأن شيئا لم يكن

● فيا أبناء اليمن .. لا تنخدعوا بأمثال هؤلاء، ولا تسمحوا لهم باستدراجكم للمهالك، فأنتم وحدكم وقودها، وهم وحدهم مستثمروها، لهم غنمها وعليكم غرمها..!!

● ويا أهل اليمن .. الناس يتقدمون ونحن نتأخر .. الناس يتوحدون ونحن نتمزق .. مع اننا أسرة واحدة وعشيرة موحدة، لا طوائف عندنا ولا أعراق، ولا أحساب ولا أنساب .. فهل أنتم منتهون ؟

ص.ب (٤٨٤١)
alkhmisy @ hotmail . com

منتجاتهم ومنتجاتنا

إبراهيم بن عبدالله المعمري

يضغط الغرب كل مرة حين ترتفع أسعار النفط إلى الأعلى على الدول المنتجة لزيادة انتاجها بهدف خفض الأسعار .. كل مرة ترتفع الأسعار يحدث الضغط على أعلى مستوى .. وبالطبع لا أحد يذكر أن الارتفاع والانخفاض يأتي ضمن حرية الأسواق وحسب العرض والطلب .

الغرب يمارس كل الضغوط ومن أعلى المستويات لخفض الأسعار ولا يهدأ حتى تصل أسعار النفط إلى المستويات التي يريدها ، ولكن في المقابل المنتجات الغربية التي تصلنا ترتفع أسعارها كل عام ، فالسيارات زادت قيمتها أضعاف الأضعاف منذ الثمانينات .. ولم يتكلم أحد في المقابل في الدول المستهلكة ، وحتى اذا احتجت هذه الدول .. سيقال لها أن الأسعار يحددها السوق وحريته.

السلع التي ينتجها الغرب ترتفع دون أي احتجاج .. وحين نقارن اليوم أسعار المنتجات الغربية التي نستهلكها بتلك التي كانت في السبعينات والثمانينات نراها زادت بأرقام فلكية ، أما النفط فقد انخفض ووصل إلى أدنى مستوياته في منتصف التسعينات .. وقتها لم يتحدث الغرب عند التدخل لاعادة رفع الأسعار .. الجميع كان يتفق على ضرورة عدم التدخل .. وترك الأسعار ليحددها السوق وآلياته.

حين ترتفع أسعار النفط قليلا يقوم الغرب ولايقعد حتى يعيدها إلى الهبوط .. لكن حين ترتفع أسعار منتجاته التي نستهلكها .. يواجه ذلك بالصمت من الدول المنتجة والمستهلكة .